

واقع مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المهنية ومعايير التدقيق الجزائرية-دراسة  
استطلاعية لعينة من المدققين الخارجيين بالجزائر

***The reality of the accounting auditing profession in Algeria in light of the  
Algerian professional and auditing standards-exploratory study of a  
sample of external auditors in Algeria***

جميلة مروان<sup>1\*</sup>، عمر محي الدين محمود<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي يحيى الونشريسي (تيسمسيلت)، [merouane.djamila@cuniv-tissemsilt.dz](mailto:merouane.djamila@cuniv-tissemsilt.dz)

<sup>2</sup> المركز الجامعي يحيى الونشريسي (تيسمسيلت)، [mahieddineomar@gmail.com](mailto:mahieddineomar@gmail.com)

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2021/07/04

تاريخ الاستلام: 2021/05/19

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر في ظل معايير الأداء المهني بعد إصدار 16 معيار جزائري للتدقيق، من خلال معرفة معايير الأداء المهني المعمول بها ومعايير التدقيق الجزائرية الصادرة مؤخرا، وتحديد المعايير التي يلتزم بها محافظ الحسابات فعليا أثناء تأدية عملية التدقيق المحاسبي. حيث تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وإعداد استبانة وفقا لنموذج ليكرت الخماسي، وتوزيع الاستقصاءات على عينة من مدققي الحسابات الجزائريين، وتمّ تحليل ردود الاستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي 25 *SPSS*.

ولقد بينت الدراسة أنّ المعايير المعتمدة والمعمول بها حاليا من قبل مدققي الحسابات هي معايير الأداء المهني المتضمنة في التوصيات الستة، في حين أنّ معايير التدقيق الجزائرية غير ملتزم بالعمل بها لعدم اكتمال إصدارها.

**كلمات مفتاحية:** تدقيق المحاسبي، عنايات مهنية، معايير تدقيق جزائرية.

**Abstract:**

*This study aims to know the reality of the profession of accounting auditing in Algeria in light of professional performance standards after the issuance of 16 Algerian auditing standards, by knowing the applicable professional performance standards and the recently issued Algerian auditing standards, and determining the standards that the account holders are actually committed to while performing the accounting audit process. Where the descriptive and analytical method was relied on, and a questionnaire was prepared according*

to the five-Likert five-factor model, and the surveys were distributed to a sample of Algerian auditors, the survey responses was analyzed using the stastical analysis program spss25.

The study showed that the standards adopted and currently in force by account auditors are the professional performance standards included in the six recommendations, while the Algerian auditing standards are not due to their incomplete issuance.

**Keywords:** Accounting audit; Professional care; Algerian auditing standards.

## 1. مقدمة:

يعد رأي المدقق الخارجي المعبر عنه في تقرير التدقيق القاعدة والركيزة الأساسية المستند عليها لاتخاذ القرارات التسييرية والمصيرية للمؤسسة، إذ يتبع المدقق الخارجي إرشادات وتوجيهات تسمى بمعايير التدقيق بغية تحقيق جودة عملية التدقيق.

ولقد عرفت السنوات الأخيرة المنصرمة جملة من التغيرات التي مسّت مختلف الأصعدة الإقتصادية، فعرفت مهنة التدقيق المحاسبي بدورها تغيرات وتطورات متتالية، فقد أصبح اعتماد مرجعية مهنية معترف بها وطنيا غير كاف لتجسيد فكرة مواكبة التغيرات العالمية، مما دفع الجزائر إلى التوجه نحو تبني معايير تدقيق جزائرية بغية مواكبة التطورات الدولية.

وبهدف معرفة المرجعية المعتمدة حاليا في مهنة التدقيق المحاسبي تم طرح الإشكالية التالية:

**الإشكالية:** ما هو واقع مهنة التدقيق الخارجي في ظلّ معايير الأداء المهني ومعايير التدقيق الجزائرية بعد آخر إصدار لمعايير التدقيق الجزائرية والموافق لسنة 2018 إلى غاية سنة 2021 في الجزائر من وجهة نظر مدققي الحسابات الجزائريين؟

حيث انبثقت عن إشكالية الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

— هل معايير الأداء المهني كفيلة بتحقيق جودة التدقيق المحاسبي بالعمل بها لوحدها من وجهة نظر مدققي الحسابات الجزائريين؟

— هل معايير التدقيق الجزائرية كفيلة بتطوير مهنة التدقيق المحاسبي وتحقيق جودة التدقيق بالعمل بها فقط من قبل مدققي الحسابات الجزائريين؟

ماهي المعايير التي يعتمد عليها مدقق الحسابات الجزائري ويلتزم بها أثناء مزاولته لمهامه؟

بهدف الإجابة عمّا سبق طرحه وضعت الفرضيات الآتية:

**الفرضية الأولى:** العمل بمعايير الأداء المهني يطور من ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي وكفيل بتحقيق جودة التدقيق الخارجي في ظل التشريعات الحالية.

**الفرضية الثانية:** العمل بمعايير التدقيق الجزائرية يطور مهنة التدقيق المحاسبي ويحقق جودة التدقيق الخارجي.

**الفرضية الثالثة:** مدقق الحسابات يواصل العمل بمعايير الأداء المهني ويلتزم بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

### أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى معرفة معايير الأداء المهني المعمول بها، وإلى التعرف على معايير التدقيق الجزائرية الصادرة مؤخرا، وتحديد أي من المعايير المذكورة يلتزم بها مدقق الحسابات فعليًا أثناء تأدية عملية التدقيق المحاسبي.

### منهج الدراسة:

لقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي، ويظهر ذلك من خلال وصف معايير الأداء المهني، ووصف معايير التدقيق الجزائرية. كما اعتمد أيضا على المنهج الإستقرائي والتحليلي من خلال إجراء إستبيان لعينة من الخبراء ومحافظي الحسابات الجزائريين، بغية معرفة واقع مهنة التدقيق المحاسبي الخارجي في الجزائر، وما هي المعايير التي يعتمد عليها فعلا من قبلهم.

## 2. الواجبات المهنية للمدقق الخارجي

### 1.2. التدقيق المحاسبي:

يعرف بأنّه الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه مكافأة تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه. ذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن عدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معيّنة. (متولي، 2009، ص 29)

### 2.2. الواجبات المهنية لمحافظ الحسابات (معايير الأداء المهني):

إنّ جودة التدقيق تتحقّق من خلال الإلتزام بمعايير التدقيق ومن خلال تطبيق مجموعة من الإعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في مكاتب التدقيق، والإلتزام بقواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والتدقيق. (مسامح ولقويوة، 2017، ص 448)

ونظرا للندرة المعروفة في مراجع التدقيق القانوني في الجزائر تمّ إصدار القرار **94/SPM/103** عن

وزير الإقتصاد في: 1994/02/02 والمتعلق بالعمليات المهنية لمحافظ الحسابات والمتضمن لستة توصيات وضّحت منهجية ومسار عمل محافظ الحسابات وهي دليل يتركز عليه محافظ الحسابات أثناء مزاولته لمهنته القانونية، وهي كالتالي: (القرار رقم 103/94/spm، 1994)

**1.2.2. التوصية الأولى (قبول العهدة والدخول في العمل):** والتي تنص على أنه على محافظ الحسابات:

— التّأكد من سلامة تعيينه وأنه لا يقع في حالات التنافي والموانع المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات.

— التّأكد من انتظام تعيينه (إما من طرف الجمعية العامة العادية أو من طرف الجمعية التأسيسية).

— تصريح كتابي بعدم الوقوع في حالات التنافي وإبلاغ المجلس الوطني للمحاسبة بتعيينه بواسطة رسالة موصى عليها في مدة لا تتعدى 15 يوم.

— تحديد مدى وكيفية أداء مهمته في إطار رسالة مرجعية محدّدة في دفتر الشروط المتعهد بشأنه.

**2.2.2. التوصية الثانية (ملفات العمل):** بهدف تحقيق العناية المهنية اللازمة وجمع الأدلة الكافية يتوجب عليه مسك ملفين أساسيين:

**الملف الدائم:** ويتضمن كل الوثائق المستخدمة في مدة العهدة أو تجديدها. حيث يختلف محتوى هذا

الملف حسب طبيعة المؤسسة محلّ التدقيق وحسب مكتب محافظ الحسابات.

**الملف السنوي:** يتضمن هذا الملف كل العناصر المتعلقة بالمهمة والخاصة بالسنة محل المراجعة.

يتعين على محافظ الحسابات الإحتفاظ بهذه الملفات لـ 10 سنوات ابتداء من أول يناير الموالي لآخر

سنة مالية للعهدة. (سفالحو، 2017، ص 190)

**3.2.2. التوصية الثالثة (التقارير حول الحسابات الإجتماعية):** تطرقت هذه التوصية إلى التقارير الواجب

إنجازها من طرف محافظ الحسابات وهي:

— التقرير العام للمصادقة على الحسابات، التقرير الخاص حول الاتفاقيات المنظمة، مداخلة عند

حضور اجتماع مجلس الإدارة.

**4.2.2. التوصية الرابعة (التصريح بالأعمال الجنبية إن وجدت إلى وكيل الجمهورية):** وتطرقت إلى:

أهمية التصريح بهذه الأعمال- الأعمال الواجب التصريح بها- الواجبات التي يتقيد بها بخصوص الأعمال

غير الشرعية-مدة التصريح-شكل التصريح.

**5.2.2. التوصية الخامسة (مسار محافظ الحسابات):** قبل الشروع في فحص الحسابات لا بدّ عليه من الحصول على معرفة عميقة عن الشركة وبيئتها، وضع خطة للعمل، فحص امتثال المؤسسة لأحكام القوانين التشريعية والتنظيمية، دراسة وتقييم الرقابة الداخلية. (التهامي طواهر وصديقي، 2006، ص 161)

**6.2.2. التوصية السادسة (فحص الحسابات):** والتي تهدف إلى جمع أدلة إثبات كافية تمكّن من التعبير عن رأيه الفني المحايد حول صدق القوائم المالية، حيث وضّحت نطاق طبيعة الإختبارات الواجب إجرائها على الحسابات من خلال: الفحص المستندي والمراقبة الحسابة، التحليلات والتقديرات والمقاربات البنكية، المعلومات المتحصّل عليها من مسيرّي وموظفي المؤسسة، استخدام الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية وهذا بالرجوع إلى الخبرة المهنية للمدقق، فحص بنود الأصول وبنود الخصوم. (القرار رقم 103/94/spm، 1994)

### 3.2 معايير التدقيق الجزائرية:

تتكوّن المعايير الجزائرية للتدقيق من معايير تقارير محافظ الحسابات الواردة بالمرسوم التنفيذي: 11-202 ومن 16 معيار جزائري للتدقيق صادر ضمن أربع مقررات.

**1.3.2 المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في: 2011/05/26:** والذي حدّد معايير التقارير التي يتعيّن على محافظ الحسابات التقيّد بها في إطار ممارسة مهمته وورد محتواها في ملحق القرار المؤرخ في: 2013/06/24 حيث يتعيّن عليه إعداد تقرير عام للتعبير عن الرّأي، يترجم به مهمته الرئيسية كما ينجز 13 تقريراً خاصاً على الأكثر يترجم بها مهامه الثانوية وهي كالآتي:

**1.1.3.2 معيار تقرير التعبير عن الرّأي حول القوائم المالية:** يتمحور هذا التقرير حول جزئين: الجزء الأول هو التقرير العام للتعبير عن الرّأي (رأي بالقبول-رأي بتحفظ-رأي بالرفض- فقرة الملاحظات)، والجزء الثاني هو المراجعات والمعلومات الخاصة.

**2.1.3.2 التقارير الخاصة:** بالإضافة على إعداد تقرير التعبير عن الرّأي حول القوائم المالية، يتوجّب على محافظ الحسابات إعداد 13 تقريراً خاصاً وهي:

معيار التقرير الخاص حول الإتفاقيات المنظّمة، معيار التقرير الخاص حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة 05 أو 10 تعويضات، معيار التقرير الخاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين، معيار التقرير الخاص حول تطوّر نتيجة السنوات الخمس (05) الأخيرة والنتيجة حسب السهم، معيار التقرير الخاص حول إجراءات الرقابة الداخلية، معيار التقرير الخاص حول استمرارية الإستغلال، معيار التقرير الخاص المتعلّق

بجائزة أسهم الضمان، معيار التقرير الخاص المتعلق بعملية رفع رأس المال، معيار التقرير الخاص المتعلق بعملية تخفيض رأس المال، معيار تقرير خاص متعلق بإصدار قيم منقولة أخرى، معيار التقرير الخاص متعلق بتوزيع التسيقات على أرباح الأسهم، معيار التقرير الخاص متعلق بتحويل الشركات ذات أسهم، معيار التقرير الخاص متعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة. (المرسوم التنفيذي 11-202، 2011)

**2.3.2 معايير التدقيق الجزائرية:** تم إصدار 16 معيار تدقيق جزائري على أربع إصدارات (مجموعات) متتالية تضمن كل إصدار 04 معايير وهي كالآتي:

**1.2.3.2 المجموعة الأولى: (210-505-560-580):** (طواف ورقائية، 2020، ص 703)

**المعيار 210 (الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق):** يعدّ هذا المعيار الإطار المفاهيمي لعملية التدقيق التي يبرز فيها المدقق، حيث عالج واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الإقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول شروط وأحكام مهمة التدقيق، ويخصّ المعيار كل مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية، وكذلك المهام الملحقة مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المتكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة.

**المعيار 505 (التأكيدات الخارجية):** يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة الإثبات، حيث يهدف هذا المعيار إلى توجيه المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي، ووضع هذه الإجراءات حيّز التنفيذ قصد الحصول على أدلة إثبات ذات دلالة ومصداقية وذات شفافية.

**المعيار 560 (الأحداث بعد إقفال الحسابات أو الأحداث اللاحقة):** الغرض من هذا المعيار هو وضع وتوفير إرشادات حول مسؤولية المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة التي تظهر سواء بعد تاريخ إعداد الكشوف المالية وتاريخ إعداد تقرير المدقق أو بعد إعداد تقريره إلى غاية تاريخ اعتماد هاته الكشوف المعنية. (فقير ولعروم ، 2018، ص 7)

**المعيار 580 (التصريحات الكتابية):** لقد عالج إلزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة حيث يقصد بهاته الأخيرة كلا من الإدارة والمسيرين ذوي المسؤوليات الملائمة المتعلقة بإعداد الكشوف المالية، حيث يمكن تعريف التصريحات الكتابية على أنّها كل المعلومات الضرورية للمدقق في إطار مراجعة الكشوف المالية. (المقرر 002، المؤرخ في: 2016/02/04)

2.2.3.2 المجموعة الثانية: (500-300-510-700) : (خلايفية وجاوحو ، 2019 ، ص (457)

**المعيار 500(العناصر المقنعة):** وهي كل المعلومات التي جمعها المدقق قصد الوصول إلى نتائج لتأسيس رأيه، ويوضّح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق القوائم المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلّق بتصوير ووضع حيّز تنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة.

**المعيار 300(تخطيط تدقيق الكشوف المالية):** ويخص هذا المعيار التدقيقات المتكرّرة كما يعالج على حدا المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية، حيث يهدف المدقق إلى تخطيط التدقيق حتّى تنجز المهمة بفعالية. في هذا الإطار يلتزم المدقق بإعداد إستراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم الكيان ولحجم الأعمال التي يتعيّن إنجازها.

**المعيار 510(مهام التدقيق الأولية- الأرصدة الافتتاحية)** (عبد الصمد، 2018 ، ص 106): يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية، إذ يجب عليه جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أنّه:

-قد تمّ عند إعادة الإفتتاح نقل أرصدة إفعال السنة المالية السابقة بشكل صحيح أو أنّها لا تحتوي على أي اختلال له تأثير معتبر على الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية.

-الطرق المحاسبية الملائمة والتي انعكست في الأرصدة الافتتاحية قد تمّ تطبيقها بشكل دائم في إعداد الكشوف المالية للفترة الجارية.

-قد تمّ التسجيل المحاسبي لأثر التغيّرات الحاصلة في الطرق بصفة ملائمة وتمّ عرضه بشكل صحيح ويكون موضوع معلومة دالّة في هذه الكشوف وفقا للمرجع المحاسبي المطبق.

**المعيار 700(تأسيس الرّأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية):** يعالج هذا المعيار إلتزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، وشكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتمّ التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق والتعبير بوضوح عن هذا الرّأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرّأي. (المقرر 150، المؤرخ في: 2016/10/11)

3.2.3.2 المجموعة الثالثة:(520-570-610-620):

**المعيار 520(الإجراءات التحليلية):** يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، كما يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة الدالّة والموثوقة من خلال

وضع الإجراءات التحليلية المادية، وتصور وأداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجلد بين معرفته المكتسبة للكيان وكشوفه المالية.

**المعيار 570 (استمرارية الإستغلال):** ويعالج التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق

الإدارة لفرضية استمرار الإستغلال في إعداد الكشوف المالية.

**المعيار 610 (استخدام أعمال مدققين آخرين):** يتحدّث هذا المعيار ويعالج شروط وفرصة انتفاع

المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طبقاً لأحكام المعيار 315 معيار التدقيق الجزائري أنّ وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها ان تكون ذات دلالة للقيام بمهمته، حيث أنّه لا يعالج الحالات التي يقدّم فيها الأعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.

(زيادي وبوعافية، 2020، ص 27)

**المعيار 620 (استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق):** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق

عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كفاءات الأخذ باستنتاجات الخبير، حيث أنّ الخبير المعين من طرف المدقق هو شخص طبيعي أو هيئة ذات خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق والتي تستخدم أعمالهم في هذا الميدان من طرف المدقق لمساعدته في جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة. (المقرر 23، المؤرخ في: 2017/03/15)

**4.2.3.2 المجموعة الرابعة (230-501-530-540):**

**المعيار 230 (وثائق التدقيق):** يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق

تدقيق الكشوف المالية، حيث لا تبطل واجبات التوثيق الخاصة المذكورة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى تطبيق هذا المعيار، حيث يهدف المدقق بهذا المعيار إلى تحضير الوثائق التي تشكّل ملفاً كافياً وملائماً للعناصر المقنعة التي تسمح بدعم تقريره.

**المعيار 501 (العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة):** يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله

على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقاً للمعايير 330 و 500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنّية، وهذا فيما يخص جوانب محددة تمسّ المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية.

**المعيار 530 (السبر في التدقيق):** يطبّق هذا المعيار عندما يقرّر المدقق استخدام السبر في التدقيق

لإنجاز إجراءات التدقيق، ويعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير الإحصائي لتحديد



واختبار عينة ما ووضع فحوص لإجراءات الإختبار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السّبر. كما يتم هذا المعيار المعياري الجزائري 500 الذي يعالج واجبات المدقق في إطار تحديد وإنجاز إجراءات التدقيق الموجهة إلى جمع العناصر المنقعة الكافية والملائمة التي تمكنه من خلاصات معقولة والتي يؤسس عليها رأيه.

**المعيار 540)تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها):** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الإختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيّر محتملة أدخلتها الإدارة، حيث يهدف هذا المعيار إلى تطوير الكيفية التي من خلالها تطبق المعايير 315 و 330 ومعايير أخرى التقديرات المحاسبية. (المقرر 77، المؤرخ في: 2018/09/24)

### 3. دراسة ميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى معرفة أي من معايير التدقيق يعتمد عليها مدققي الحسابات المزاويلن لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، وقد تمّ الإعتماد على استمارة مصمّمة من أجل جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، كما تمّ القيام بتحليل وتفسير نتائج الدراسة عن طريق معالجة البيانات التي جمعت باستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS 25**.

### 1.3 عينة الدراسة:

بعد فرز وتحديد الإستمارات الصالحة من الإستمارات المسترجعة من قبل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الجزائريين، وُجد أنّ عدد الاستمارات التي يمكن الإعتماد عليها هو 92 استمارة.

### 2.3 هيكل الإستبيان:

تضمّنت إستمارة الإستبيان 17 عبارة بؤيت إلى قسمين أساسيين هما:

- **القسم الأول:** تضمّن 05 عبارات، الغرض منها هو جمع البيانات والمعلومات الشخصية عن أفراد العينة.

- **القسم الثاني:** تمّ تقسيم هذا القسم إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

**المحور الأول:** تضمّن 05 عبارات هدفت إلى معرفة إن كان العمل بمعايير الأداء المهني كفيل بتحقيق

جودة التدقيق الخارجي.

**المحور الثاني:** تضمّن 04 عبارات بغية معرفة إن كان العمل بمعايير التدقيق الجزائرية يطور من مهنة التدقيق المحاسبي ويحقق جودة التدقيق.

**المحور الثالث:** تضمّن هو الأخير 03 عبارات هدفت إلى معرفة إن كان المدقق الخارجي يعمل بمعايير الأداء المهني ويلتزم أيضا بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

### 3.3 معالجة الاستبيان:

تمّ معالجة وتحليل إجابات أفراد العينة بواسطة برنامج **Spss** الإصدار (25)، وكانت الأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل مخرجات هذا الاستبيان كالاتي: التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات وصدق الاستبيان، معامل الارتباط بيرسون. بغية تحديد درجة الموافقة المتعلقة بعبارات ومحاور الدراسة، تمّ الاستعانة بمقياس ليكارت الخماسي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01). فقد تمّ حساب الحدود الدنيا والقصى للفئات عن طريق حساب المدى (5-1=4)، الذي قسّم على عدد الفئات (5)، فكان الطول الفعلي لكل مجال موافقة = 0.8

الجدول رقم (01): سلم ليكارت الخماسي لتحديد الإجابات

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1
المدى	4.2-5	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1-1.8

المصدر: من إعداد الباحثين

### 4.3 الخصائص الديموغرافية:

تمّ التطرّق للخصائص الديموغرافية للعينة المشاركة في الدراسة من خلال نوع الجنس، العمر، المستوى الوظيفي، المستوى الدراسي وعدد سنوات الخبرة. أنظر الجدول (02)

**-الجنس:** يتّضح من خلال بيانات الجدول رقم (02) أنّ الجنس الطّاعي على أفراد العينة هو: الذكور بنسبة 89.1% والموافقة لتكرار 82، في حين كانت نسبة الإناث 10.9% والموافقة لتكرار 10، ممّا يؤكّد أنّ مهنة التدقيق الخارجي محتكرة بشكل كبير من قبل الذكور، ويفسّر هذا الأمر بطبيعة مهام المدقق الخارجي والمرتبطة بعدة اعتبارات كالتنقل مثلا إلى المؤسسات محل التدقيق، وغيرها من الاعتبارات التي تساعد أكثر الجانب الذكوري وتستقطبه لمزاولة المهنة أكثر ممّا هو عليه الحال فيما يخص الجانب الأنثوي الذي يميل وينجذب إلى مهنة تمتاز بالإستقرار في المكتب، ممّا يفسّر علو هذه النسبة لصنف الذكور.

**-العمر:** إعتقادا على نتائج الجدول يتّضح أنّ أعلى نسبة هي 44.6% والموافقة لتكرار 41، حيث

تمثل الفئة العمرية الثالثة (أكثر من 50 سنة)، تليها الفئة العمرية الثانية (من 41 إلى 50 سنة) بنسبة 38.0% وبتكرار 35، ثم الفئة العمرية الأولى (من 36 إلى 40 سنة) بنسبة 17.4% وبتكرار 16، يفسر هذا التوزيع العمري لأفراد العينة بالتوجه إلى الأفراد ذوي المسيرة المهنية الطويلة في مجال التدقيق الخارجي، والمستوى الدراسي العالي، لذا يلاحظ أنّ الفئة العمرية الثالثة (أكثر من 50 سنة) هي التي حازت على أعلى نسبة من بين باقي الفئات العمرية بسبب ما سبق شرحه.

**-المستوى الدراسي:** يتضح من خلال بيانات الجدول أنّ أكثر أفراد العينة هم من الحائزين على شهادة الليسانس بنسبة 56.5% وبتكرار 52، في حين بلغت نسبة الحائزين على دراسات عليا 15.2% وبتكرار 14، أما فئة «غير ذلك» فكانت بنسبة 28.3% وبتكرار 26، ويفسر هذا التباين في النسب بتوفر الخلفية العلمية ومستوى التكوين العلمي اللازمين واللذان يسمحان بمزاولة مهنة التدقيق الخارجي على مستوى التراب الوطني. حيث يتم تفسير احتلال فئة المتحصلين على شهادة ليسانس أعلى نسبة من بين الفئات، بإشترط المجلس الوطني للمحاسبة على الحياة على هذه الشهادة كشرط من شروط ممارسة المهنة فيما يخص جانب التكوين العلمي، تلتها فئة «غير ذلك» باحتلالها المرتبة الثانية، لسماح المجلس الوطني للمحاسبة لهذه الفئة بالانتساب ومزاولة مهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي، رغم عدم توفر شهادة ليسانس أو شهادات تمثل إكمال الدراسة لدراسات عليا، باعتبار أنّه في وقت ما تمّ منح الإعتمادات لمزاولة مهنة التدقيق الخارجي ذوي الخبرة العالية والواسعة والمسيرة المهنية الطويلة. فضلا على الإعتماد سابقا على الإرتقاء في المستوى الوظيفي وفقا لعدد سنوات الخبرة المهنية والأقدمية لمزاولة مهنة تخص المالية والمحاسبة والتدقيق بالرغم من حيازتهم على شهادة أقل مستوى من شهادة الليسانس.

**-المستوى الوظيفي:** يتضح من خلال بيانات الجدول أنّ أغلبية أفراد العينة هم محافظي حسابات بنسبة 93.5% وبتكرار 86، والنسبة الباقية المتمثلة في 6.5% وبتكرار 6، كانت للخبراء المحاسبين، ويقسّر هذا بكثرة المهنيين المسجلين كمحافظي حسابات على المستوى الوطني مقارنة بالمسجلين كخبراء محاسبين، كما يفسّر أيضا بصعوبة اجتياز مسابقة التأهل لخبير محاسب، وبقلّة عدد المناصب المفتوحة لها.

**-عدد سنوات الخبرة:** إعتمادا على نتائج الجدول يتضح أنّ أعلى نسبة هي 38.0% وبتكرار 35، حيث تمثل الفئة الرابعة (أكثر من 20 سنة)، تليها مباشرة الفئة الثالثة (15-20 سنة) بنسبة 35.9% وبتكرار 33، ثمّ الفئة الثانية (10 سنوات إلى 15 سنة) بنسبة 19.6% وبتكرار 18، تليها الفئة الأولى (05 سنوات إلى 10 سنوات) بنسبة 6.5% وبتكرار 6، ويفسّر هذا بالتركيز على المهنيين ذوي المسيرة

المهنية الطويلة والخبرة الواسعة للإجابة على الأسئلة، بغية إضفاء ثقة ومصداقية أكثر على الدراسة.

الجدول رقم (02): الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

النسب المئوية	التكرار	الخصائص الديموغرافية	
89.1	82	ذكر	الجنس
10.9	10	انثى	
100	92	المجموع	
17.4	16	40-36 سنة	العمر
38.0	35	50-41 سنة	
44.6	41	أكثر من 50 سنة	
100	92	المجموع	
56.5	52	ليسانس	المستوى الدراسي
15.2	14	دراسات عليا	
28.3	26	غير ذلك	
100	92	المجموع	
93.5	86	محافظ حسابات	المستوى المهني
6.5	6	خبير محاسب	
100	92	المجموع	
6.5	6	10-5 سنوات	سنوات الخبرة
19.6	18	15-10 سنة	
35.9	33	20-15 سنة	
38.0	35	أكثر من 20 سنة	
100	92	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

**5.3 صدق وثبات الاستبيان:** بهدف التمكن من الوثوق بنتائج ودقة البحث، وجب التأكد من جودة الاستبيان وذلك من خلال التحقق من صدقه وثباته، فثبات الاستبيان يعني إعطاء نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه لأكثر من مرة تحت نفس الشروط والظروف، في حين صدق الاستبيان يهدف إلى تحديد مدى اتساق كل عبارة مع المحور التابعة له. وللتأكد من صدق الاستبيان، تم استعمال معامل ألفا كرونباخ، وحساب معاملات الارتباط بيرسون.

بعد تصدير الردود لبرنامج **Spss 25**، تم حساب معامل ألفا كرونباخ، فجاءت النتائج في الجداول التالية: أنظر الجدول (03) و(04).

من الجدول (03) يتضح أنّ معامل ألفا كرونباخ للإستبيان ككل جاء بقيمة 0.711 أي أنّها:

$0.7 \leq \alpha \leq 0.8$  ، وهي قيمة جيّدة، كما أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة تراوحت ما بين

(0.711-0.891)، وهي بالعموم قيم جيّدة . وهذا ما يؤكّد أنّ الإستبيان يتميّز بثبات جيّد.

الجدول رقم (03): معاملات الثبات للمحاور وللإستبيان ككل

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	05	0.880
المحور الثاني	04	0.802
المحور الثالث	03	0.718
كل المحاور	12	0.711

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

الجدول رقم (04): معاملات الثبات لعبارات المحاور

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
رقم العبارة	ألفا كرونباخ	رقم العبارة	ألفا كرونباخ	رقم العبارة	ألفا كرونباخ
1	0.714	1	0.826	1	0.800
2	0.841	2	0.769	2	0.707
3	0.846	3	0.891	3	0.787
4	0.711	4	0.798		
5	0.861				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

أمّا الجدول (05) فيبيّن وجود إرتباط قويّ بين كل من المحاور الثلاثة للإستبيان، حيث أنّ معاملات الإرتباط تتراوح بين: (0.748 - 0.935)، أي أنّها تنتمي إلى مجال أكبر من 0.70، إذن فهي معاملات جدّ قويّة وموجبة، وتدلّ على إتساق المحاور الثلاثة فيما بينها والمقياس ككل، وهذا دليل على صدق الأداة. أنظر الجدول (05).

الجدول رقم (05): معاملات إرتباط بيرسون للمحاور الثلاثة

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	الدلالة 0.01
1	**0.671	**0.321	المحور الأول
**0.671	1	**0.670	المحور الثاني
**0.321	**0.670	1	المحور الثالث

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

### 6.3 تحليل نتائج المحاور:

#### 1.6.3 تحليل نتائج المحور الأول:

إستنادا إلى النتائج المعبر عنها في الجدول (06) المتعلّق بإجابات المحور الأوّل يلاحظ أنّ: معايير الأداء المهني تنظّم مسار ومنهجية عملية التدقيق الخارجي من قبول المهمة إلى غاية نهاية

العهد، وهذا بالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.46 والذي ينتمي إلى فئة موافق بشدة حسب سلم ليكارت الخماسي.

معايير الأداء المهني كافية لاستنتاج وتحصيل أدلة وقرائن الإثبات لتأسيس الرأي، وهذا بالرجوع إلى المتوسط الحسابي البالغ 4.21 والدال على درجة الموافقة بشدة وفقا لسلم ليكارت الخماسي.

معايير الأداء المهني تحمي المدقق الخارجي في حالات عدم اكتشاف الأعمال الجنيحة، بمتوسط حسابي بلغ 3.80 حيث أنه ينتمي إلى فئة موافق.

معايير الأداء المهني تضمن استقلالية محافظ الحسابات، وهذا نظرا للمتوسط الحسابي الذي بلغ 3.92 وبالتالي فهو يدل على درجة الموافقة.

معايير الأداء المهني مرنة أكثر مع البيئة التشريعية لها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.92 وهو دال بذلك على درجة الموافقة.

وبالنظر إلى المتوسط الحسابي للمحور ككل نجد أنه بلغ: 4.06 وهو ينتمي إلى الفئة الدالة على الموافقة بالإيجاب وفقا لسلم ليكارت الخماسي.

لقد بلغ الإنحراف المعياري للمحور ككل 0.268 وهي قيمة منخفضة عبرت عن تجانس وعدم تشتت الإجابات.

من خلال تحليل نتائج المحور الأول تم استنتاج أن كل أفراد العينة يتجهون للموافقة بالإيجاب على الفرضية الأولى التي تنص على أن العمل بمعايير الأداء المهني كفيل بتحقيق جودة التدقيق المحاسبي وتطويره.

الجدول رقم (06): إجابات عينة الدراسة حول المحور الأول

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	معايير الأداء المهني تنظم مسار ومنهجية عملية التدقيق الخارجي من قبول المهمة إلى غاية نهاية العهد.	4.46	0.582	موافق بشدة
2	معايير الأداء المهني كافية لاستنتاج وتحصيل أدلة وقرائن الإثبات لتأسيس الرأي.	4.21	0.525	موافق بشدة
3	معايير الأداء المهني تحمي المدقق الخارجي في حالات عدم اكتشاف الأعمال الجنيحة.	3.80	0.539	موافق
4	معايير الأداء المهني تضمن استقلالية محافظ الحسابات	3.92	0.267	موافق
5	معايير الأداء المهني مرنة أكثر مع البيئة التشريعية لها	3.92	0.267	موافق
	المؤشرات الإحصائية للمحور الأول ككل	4.06	0.268	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

### 2.6.3 تحليل نتائج المحور الثاني:

بتحليل نتائج الجدول (07) تمّ استخلاص أنّ قيمة الإنحراف المعياري للمحور ككل بلغت 0.442 وهي قيمة منخفضة معبّرة عن عدم تشبّث الإجابات.

نظرا لعدم اكتمال المعايير الجزائرية للتدقيق فهي بذلك لاتضع المنهجية الكاملة لعملية التدقيق من بدايتها إلى نهايتها، وهذا نظرا للمتوسط الحسابي البالغ 4.37 والذي يشير إلى درجة الموافقة بشدة.

إصدار معايير التدقيق الجزائرية دون مراعاة أولوية الأهمية النسبية لها سبّب عدم العمل بها، بالتّظر إلى

المتوسط الحسابي الدّال على الموافقة والبالغ: 3.87

تبنّي معايير التدقيق الجزائرية لم يحقّق الهدف المرجو منه في ظلّ البيئة التشريعية الحالية، هي عبارة تمتاز بالموافقة، كون أنّ المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3.29 وهي قيمة تنتمي إلى فئة المحايد وفقا لسلم ليكارت الخماسي.

بالتّظر إلى المتوسط الحسابي للمحور ككل والبالغ 3.86 والمشير إلى درجة الموافقة وفقا لسلم ليكارت الخماسي، وبالتّظر إلى اتجاهات الأفراد نحو عبارات هذا المحور وبالأخذ بعين الإعتبار درجة الموافقة بشدة على العبارة الأولى، تمّ استنتاج أنّ أغلبية أفراد العينة يوافقون على فرضية أنّ معايير التدقيق الجزائرية كفيلة بتحقيق جودة التدقيق الخارجي غير أنّها لا توضع المنهجية الكاملة لعملية التدقيق نظرا لعدم اكتمالها.

الجدول رقم (07): إجابات عيّنة الدراسة حول المحور الثاني

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	نظرا لعدم اكتمال المعايير الجزائرية للتدقيق فهي لا توضع المنهجية الكاملة لعملية التدقيق من بدايتها الى نهايتها	4.37	0.606	موافق بشدة
2	اصدار معايير التدقيق الجزائرية دون مراعاة أولوية الأهمية النسبية لها سبب عدم العمل بها	3.87	0.339	موافق
3	يعتبر الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية معيار مفاضلة بين مكاتب التدقيق	3.91	0.283	موافق
4	تبنى معايير التدقيق الجزائرية لم يحقق الهدف المرجو منه في ظل البيئة التشريعية الحالية	3.29	0.908	محايد
	المؤشرات الإحصائية للمحور الثاني ككل	3.86	0.442	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

### 3.6.3 تحليل نتائج المحور الثالث:

بالإطلاع على نتائج المحور الثالث المتواجدة في الجدول (08) يلاحظ أنّ الإنحراف المعياري للمحور

الثالث ككل قد بلغ: 0.718 وهي قيمة ضعيفة تدل على تجانس الإجابات.

وبملاحظة المتوسط الحسابي للمحور ككل يستنتج أنّ قيمة 3.74 تدل على درجة الموافقة بالإيجاب. وبخصوص العبارة الأولى: "المدقق الخارجي يواصل العمل بمعايير الأداء المهني ويلتزم بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية"، فقد بلغ متوسطها الحسابي قيمة 2.95 وهي قيمة دالة على درجة الحياد. في حين العبارة الثانية: "المدقق الخارجي يلتزم فقط في عمله بمعايير الأداء المهني"، فقد بلغ المتوسط الحسابي خاصتها قيمة 4.35 وتدّل هي الأخرى على الموافقة بشدة. والعبارة الأخيرة: "المدقق الخارجي لا يعتمد على معايير التدقيق الجزائرية لعدم اكتمالها"، قد بلغ متوسط حسابها قيمة 3.93 وهي قيمة دالة على الموافقة، وبإعادة النظر في توجه أفراد العينة نحو عبارات المحور الثالث يُلاحظ أنّ معايير التدقيق الجزائرية غير معتمدة في المنهجية المهنية لمدقق الحسابات الجزائري بل لازال يعتمد على معايير الأداء المهني.

الجدول رقم (08): إجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	المدقق الخارجي يواصل العمل بمعايير الأداء المهني ويلتزم بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية	2.95	0.976	محايد
2	المدقق الخارجي يلتزم فقط في عمله بمعايير الأداء المهني	4.35	0.582	موافق بشدة
3	المدقق الخارجي لا يعتمد على معايير التدقيق الجزائرية لعدم اكتمالها	3.93	0.248	موافق
	المؤشرات الإحصائية للمحور الثالث ككل	3.74	0.718	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

#### 4. خاتمة:

لقد توصلت الدراسة إلى أنّ مدقق الحسابات بالجزائر لا يزال يعتمد في تأدية مهامه على الواجبات المهنية الصادرة سنة 1994 وفقا لقرار وزير الإقتصاد، وأنّه لا يلتزم بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية الصادرة إلى غاية الآن لعدة اعتبارات أبرزها:

- عدم اكتمال الإصدار وعدم مرونتها مع البيئة التشريعية التي تحوّلها، ممّا أدى إلى عدم تحقيق الهدف المرجو منها.
- عدم وجود ما يلزم على تطبيقها من قوانين ومرسومات تنفيذية.
- عدم اتباع عنصر الأهمية النسبية في إصدارها.
- عدم وجود محفّزات وإضافات معتبرة وكبيرة تدفع على الإلتزام بها، ممّا يدفعه إلى الانحياز ومواصلة العمل بمعايير الأداء المهني.



كل ما سبق ذكره يؤكد أنّ معايير التدقيق الجزائرية ماهي إلا معايير متبنّاة ومجمّدة في قرارات، وغير مطبّقة ومعتمدة في الميدان المهني، لذا يتوجّب على الهيئات المصدرة لها الإسراع في إكمال ما تبقى منها، ووضع آليات وميكانيزمات وتشريعات تعمل على التّأكد من تطبيقها والإلتزام بها.

## 5. قائمة المراجع:

- المقرر 23 . ( المؤرخ في :15/03/2017). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.  
القرار رقمspm/103/94(02 02, 1994). المتعلق بالعبائات المهنية لمحافظ الحسابات. الجزائر: الصادر عن وزير الإقتصاد.  
المرسوم التنفيذي 11-202. (26 ماي, 2011). المحدد لمعايير تقرير محافظ الحسابات واشكالها وآجالها وإرسالها. الجزائر: الصادر بالجريدة الرسمية :30 بتاريخ 01 جوان 2011 المادة 02.  
المقرر 002. (المؤرخ في :04/02/2016). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.  
المقرر 150 . (المؤرخ في :11/10/2016). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.  
المقرر77. (المؤرخ في :24/09/2018). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.  
إيمان خلايفية، ورضا جاوحدو . (2019). التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية. معارف، 14(01)، الصفحات 451-475.  
رشيد سفاحلو . (2017). أهمية تكيف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة-اطروحة دكتوراه-. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر.  
سامي زيادي، وسمير بوعافية. (2020). منهجية التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية. مجلة العلوم الادارية والمالية، 04(01)، الصفحات 19-39.  
سامية فقير، ومحمد الامين لعروم . (11 و 12 افريل, 2018). دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية والمعايير الدولية- حالة معيار 560 الاحداث اللاحقة. مداخلة ملتقى وطني واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة احمد بوقرة.  
عصام الدين محمد متولي. (2009). المراجعة وتدقيق الحسابات. صنعاء: دار الكتاب الجامعي.  
عمر علي عبد الصمد. (2018). التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي-الجزء الأول-. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.  
فاتح طواف، وفاطمة الزهراء رقايقية. (2020). أثر التزام محافظ الحسابات بالمعايير الوطنية للتدقيق على جودة التدقيق الخارجي. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، 13(03)، الصفحات 700-712.  
محمد التهامي طواهر، ومسعود صديقي. (2006). المراجعة وتدقيق الحسابات-الاطار النظري والممارسة التطبيقية - . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.  
مختار مسامح، وسمير لقوية. (2017). مساهمة التخصص المهني للمدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق "دراسة ميدانية لعينة من المدققين الخارجيين في ولاية بسكرة". مجلة الإقتصاد الصناعي، 07(03)، الصفحات 442-461.

6. ملاحق:

الاستبيان

ضع العلامة X في الخانة المناسبة:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

الجنس: ذكر  أنثى:

العمر: من 36-40 سنة  من 41-50 سنة  أكثر من 50 سنة

المستوى الدراسي: ليسانس  إسات عليا  غير ذلك

المستوى الوظيفي: محافظ حسابات  خبير محاسب

عدد سنوات الخبرة: من 5 إلى 10 سنوات  من 10-15 سنة  أكثر من 15 سنة

من 10-15 سنة  أكثر من 20 سنة

القسم الثاني: المحاور المتعلقة بالفرضيات

رقم المحور	العبارة	موافقة بشدة	موافقة	محايد	غير موافقة	غير موافقة بشدة
1	معايير الأداء المهني تنظم مسار ومنهجية عملية التدقيق الخارجي من قبول المهمة إلى غاية نهاية العهدة					
	معايير الأداء المهني كافية لاستنتاج وتحصيل أدلة وقرائن الإثبات لتأسيس الرأي					
	معايير الأداء المهني تحمي المدقق الخارجي في حالات عدم اكتشاف الاعمال الجنحية					
	معايير الأداء المهني تضمن استقلالية محافظ الحسابات					
2	معايير الأداء المهني مرنة أكثر مع البيئة التشريعية لها					
	نظرا لعدم اكتمال المعايير الجزائرية للتدقيق فهي لا تضع المنهجية الكاملة لعملية التدقيق من بدايتها إلى نهايتها					
	إصدار معايير التدقيق الجزائرية دون مراعاة أولوية الأهمية النسبية لها سبب عدم العمل بها					
	يعتبر الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية معيار مفاضلة بين مكاتب التدقيق					
3	تبنى معايير التدقيق الجزائرية لم يحقق الهدف المرجو منه في ظل البيئة التشريعية الحالية					
	المدقق الخارجي يواصل العمل بمعايير الأداء المهني ويلتزم بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية					
	المدقق الخارجي يلتزم فقط في عمله بمعايير الأداء المهني					
	المدقق الخارجي لا يعتمد على معايير التدقيق لعدم اكتمالها					